

محكيّات سيّويه النّحوية في كتاب المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده

"نماذج مختارة من المنصوبات"

**Sibawayh's grammatical narratives in Ibn Sidah's book Al-
Muhkam wal-Muhit al-A'zam**

Selected examples of accusative cases

إعداد الطالبة/ هناء محمد

جامعة جدة.

مَحْكِيَّاتُ سَبْوِيهِ النَّحْوِيَّةِ فِي كِتَابِ الْمُحْكَمِ وَالْمُحِيطِ الْأَعْظَمِ لِابْنِ سَيْدِهِ

"نماذج مختارة من المنصوبات"

المُلخَص

يتناول هذا البحث دراسةً تحليليةً وصفيةً لمحكيَّاتِ شيخ النحاة سَبْوِيَّهِ (ت ١٨٠) في المنصوبات في كتاب (المحكم والمحيط الأعظم) لابن سيده (ت ٤٥٨) جمعًا ودراسةً، ويهدف إلى حصر أبرز الأمثلة ودراستها دراسةً لغويَّةً، ومناقشتها وتناولها بالنقد والتوجيه، وبالأخذ والرد، عبر مقابلة آراء سَبْوِيهِ في محكيَّاته بآراء العلماء؛ للخروج بالرأي الراجح، وبيان مدى مخالفتهم لسَبْوِيهِ، أو موافقته له، بناءً على ما جاء به النحاة، واعتمادًا على عناصر التخريج ومقوماته. وقد اتَّبع في هذه الدراسة المنهج الوصفيّ التحليلي. وقد اقتضت طبيعة هذا البحث أن يكون مقسمًا نحو الآتي: مُقدِّمة، ومبحث يضم أربعة مطالب، وخاتمة فيها أهم نتائج البحث، ثم ثبت المصادر والمراجع.

الكلمات المفتاحية: محكيَّات، نحويَّة، سَبْوِيهِ، ابن سيده.

ABSTRACT

This research presents a descriptive and analytical study of the quotations of the renowned grammarian Sibawayh on accusative cases in Ibn Sidah's (d. 458 AH) book, *Al-Muhkam wal-Muhit al-A'zam*. It aims to compile and analyze the most prominent examples linguistically, discussing and critiquing them through debate and reasoned debate. This is achieved by comparing Sibawayh's quotations with the opinions of other scholars to arrive at the soundest view and to determine the extent of their agreement or disagreement with Sibawayh, based on the established principles of grammar and the foundations of grammatical analysis. The study employs a descriptive and analytical methodology. Its structure is as follows: an introduction, a main body comprising four sections, a conclusion summarizing the main findings, and a bibliography.

Keywords: Narratives, Grammar, Sibawayh, Ibn Sidah.

المُقَدِّمة

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وعلى آله وصحبه ومن اقتفى أثرهم واستن بسنتهم إلى يوم الدين، وبعد:

تضافرت جهود علماء العربية في تشييد كيان اللغة، مكرسين جلَّ اهتمامهم لرعايتها وحفظ أصولها، بادئ ذي بدء تفانوا في دراستها، ثم أرسوا القواعد والأسس للمفردات والتراكيب والأبنية، والصيغ، والأساليب والظواهر، وغيرها، معتمدين أولاً على كتاب الله - عز وجل - المحكم، والأحاديث الصحيحة، وما ورد عن فصحاء الألسن من العرب إلى عصر الاحتجاج التي تسير عليهم اللغة بكل مستوياتها، فشكلت جهودهم اللغوية مجتمعة أساساً قوياً ومتيناً للغة العربية. ومن أبرز أعلام تلك الجهود سيبويه، ذلك العبقرى الفذ الذي وضع أصول أحد أهم العلوم اللغوية - علم النحو والصرف -، وبسطها بشكل منهجي منظم؛ فكان له الأثر الكبير في خدمة وحماية اللغة والحفاظ عليها على مدار الأعوام والسنون، فبفضله بعد حفظ الله - عز وجل - لكتابه الكريم سلمت الألسن وتقومت من هجنة اللحن والزلل.

وقد ترك سيبويه لهذا العلم إرثاً لغوياً واضحاً، تعليمياً، ومنهجياً، وتصنيفياً، وآثاراً، تمثل في كتابه، وأقواله التي تناقلتها الكتب، والمصنفات، والمؤلفات، والمجلدات والمتون؛ بشروحها وتعاليقها وحواشيتها. من بين تلك الكتب البارزة يأتي معجم "المحكم والمحيط الأعظم" لصاحبه العالم الجليل ابن سيده؛ ذلك لما يحمله من ثروة لغوية جمّة لم يقتصر فيها على ضبط الألفاظ، وذكر معانيها، وتفسيرها، وبيان دلالتها في سياق النص فحسب، وإنما تناول علوم اللغة الأخرى بما يشمل النحو والصرف والعروض والدلالة، وغيرها.

كما وقع الاختيار على هذا المعجم تحديداً؛ لما أولاه ابن سيده من اهتمام ملحوظ، وعناية بالغة الشدة، تمثلت في ذكر معظم ما حكاه سيبويه من محكيّات متعلقة بالنحو، فلا تكاد تجد في الغالب مسألة نحوية إلا وقد حرص أشد الحرص على أن يستشهد برأيه فيها. وانتقيت منها ما يندرج ضمن النوازل الخارجة عن مقاييس القاعدة النحوية المطردة، والتي تفاوتت أقوال النحاة فيها بين الموافق والمخالف لسيبويه في توجيهها.

❖ أسباب اختيار الموضوع:

تمثلت أسباب اختياري للموضوع على عدة أساسيات:

- العناية بالغة الشدة من قبل ابن سيده إزاء آراء سيبويه في الكتاب والتي ظهر صداها في كتابه المحكم.
- أن كتاب "المحكم والمحيط الأعظم" من أشهر معاجم اللغة وأكثرها ضخامة؛ نظراً لما يحويه من مادة علمية ثرية تنوعت بين علوم اللغة. وعليه يعتبر أحد أهم المصادر الهامة التي يعتد بها طلبة العلم في البحث والدراسة.

❖ مشكلة البحث:

وتتمثل في الإجابة عن السؤال الرئيس، وهو: ما محكيّات سيوييه في المنصوبات في معجم "المحكم والمحيط

الأعظم" لابن سيده؟ والأسئلة الفرعية كالتالي:

- هل كان ابن سيده دقيقاً في نقل ما حكاه سيوييه؟

- ما مدى موافقة علماء اللغة، والنحو، والصرف، لآراء سيوييه فيما حكاه؟

❖ أهداف البحث:

- جمع نماذج مختارة من المحكيّات النحوية في المنصوبات الواردة في معجم "المحكم والمحيط الأعظم" لابن سيده، والتأكد من صحة نسبتها إلى سيوييه من خلال الرجوع إلى الكتاب وشراحه.

- دراسة تلك المحكيّات دراسة فاحصة، ثم استقراء ما حولها من آراء لنحاة العربية وتحليلها تحليلاً نحوياً بعد الربط بينها، والتي بطبعها تأرجحت فيها الأقوال بين الموافقة لرأي سيوييه من جهة، والمخالفة له من جهة أخرى، مع ذكر موقف ابن سيده اتجاه الأمر إن وُجد.

- الترجيح بين الأقوال مع بيان الرأي الأصوب في كل محكيّة.

❖ أهمية البحث:

تتجلى أهمية هذا الموضوع فيما يأتي:

- ارتباطه بعلمين من كبار علماء اللغة العربيّة قاطبةً، وهما: إمام النحاة سيوييه، والعالم الجليل ابن سيده.

- يكشف أغوار البحث عن ظاهرة القياس والشذوذ والندرة التي تجلّت في بعض المحكيّات؛ إذ يعرض نماذج مختارة من الأمثال، والعبارات، والألفاظ، والشاذة عن فصحاء العرب مما خرج عن قواعد اللغة المطردة.

- أن البحث يُظهر أهمية الشاذ في اللغة بأنّه يُعد جزءاً متأصلاً من كلام العرب، وإن خالف المطرد عندهم. فعند تععيد اللغة، ظهرت أمام النحاة ألفاظاً وتراكيباً فصيحة سبق وأنّ استعملها فصحاء الألسن، ولكنها خالفت القواعد المطردة في القياس، جزاء ذلك اجتهدوا في تفسير علتها بتخرجات عقلية موزونة محاولين بشتى الطرق والوسائل إيجازتها، وعليه اختلفوا في الحكم عليها بالشذوذ من جهة الاستعمال، أو من جهة القياس، أو من جهتهما معاً.

❖ منهج البحث وإجراءاته:

اقتضت طبيعة البحث أن يكون وفقاً للمنهج التحليلي، الذي يقوم على تتبع جزئيات الموضوع، ثم دراستها، وتحليلها، وصولاً إلى تحقيق الأهداف المنشودة وكانت الخطوات مرتبة نحو الآتي:

- دراسة المسألة؛ وذلك ببسط آراء سيبويه والنحاة، مع عرض ما احتجوا به من أدلة وبراهين، واستشهاد لما رأوه فيه من صواب أو خطأ في ذلك.

- بيان موقف ابن سيده مما حكاه سيبويه.

- توثيق الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، والآثار المروية، والأبيات الشعرية من مصادرها الموثوقة والمعتمدة.

❖ حدود البحث:

- اقتصر على دراسة هذه المحكيّات في "معجم المحكم والمحيط الأعظم"؛ لأهميته، وغزارة المادة العلمية فيه.

- تتناول الدراسة بعض محكيّات سيبويه التي أوردها ابن سيده، سواء اتفق معه أو خالفه فيها، مع ذكر آراء العلماء في كل محكيّة والترجيح بينها.

- اكتفى البحث بدراسة المحكيّات النحوية في المنصوبات.

❖ الدراسات السابقة: لم أقف على دراسة سابقة تتعلق بموضوع الدراسة تحديداً، بيد أنني وجدت رسائل علمية متقاربة في العنوان، وهي: - آراء سيبويه الواردة في كتاب أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك - دراسة وصفية تحليلية، وهي عبارة عن رسالة ماجستير للطالب: حمدان محمد حمدان العمور، وهذه الدراسة تناولت آراء سيبويه الواردة في كتاب أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، وبيّنت فيها تعدد الآراء في كل مسألة.

- آراء سيبويه في المنصف شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني النحوي لكتاب التصريف

للإمام أبي عثمان المازني النحوي البصري - جمعاً ودراسة-، وهي رسالة ماجستير ٢٠٠٥م، للباحث: فتحي حسانين، بإشراف د. رقية توفيق - جامعة الأزهر في مصر.

- آراء سيبويه الواردة في كتاب مغني اللبيب، وهي رسالة دكتوراه، للباحث عبد الفتاح يحيى الكرمي، بإشراف أ. د. البشري السيد محمد هاشم، نوقشت في جامعة القرآن الكريم والعلوم الإنسانية في السودان.

- آراء سيبويه النحوية والصرفية من خلال كتاب الجمل للزجاجي - دراسة وصفية تحليلية -، وهو عبارة عن بحث للطالب: حسن حمزة آدم، في كلية التربية بالجامعة المستنصرية، وتمت طباعته في الأردن في عام ٢٠٢١م.

وبعد استقراء الدراسات العلمية السابقة، تبين لي أن غالبها اقتصر على المسائل المطردة عند سيبويه؛ ومن هنا تأتي جدّة هذا الدراسة في تركيزها على المسائل النادرة الخارجة عن القياس والتي أثارت خلافاً بين واسعاً بين النحاة، وصولاً إلى ترجيح الرأي الأصوب بينها، مع تتبع منهجية ابن سيده في استجلاء تلك المحكيات والتعامل معها.

❖ خطة البحث

يتكوّن هذا البحث من مبحث واحد يضم أربعة مطالب، تسبقها مقدمة، وتقبّحها خاتمة وقائمة بالمصادر والمراجع. أما المطلب الأول فكان بعنوان: انتصاب الاسم بفعل مضمر بعد (لَوْ) في قول العرب: "ادْفَعِ الشَّرَّ لَوْ إصْبَعًا". وجاء المطلب الثاني بعنوان: انتصاب (أسد) على الحال في قولهم: مررت بزبد أسدًا شدّة، والمطلب الثالث بعنوان: قطع الألف في قولهم: يا الله، والمطلب الرابع بعنوان: تحذير المتكلم نفسه في قولهم: إِيَّاي وَأَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمْ الْأَرْب.

مسألة انتصاب الاسم بفعل مضمر بعد (لَوْ) في قول العرب: "ادْفَعِ الشَّرَّ لَوْ إصْبَعًا".

نص ابن سيده. أشار ابن سيده إلى هذه المسألة في معجمه المحكم والمحيط الأعظم، ولكنّه لم يبيّن من الناحية النحوية، أو يوضّحها، بل جاء بها من باب التمثيل لمعنى كلمة (دَفَع) بعبارة قصيرة موجزة، واكتفى بذكرها دون تعليق أو شرح أو ترجيح، حيث قال: "الدَّفْع: الإزالة بِقُوَّة، دَفَعَهُ يَدْفَعُهُ دَفْعًا ودَفَاعًا ودَفَعَهُ وَدَفَعَهُ فَانْدَفَعَ وَتَدَفَّعَ وَتَدَفَّعَ... ومن كلامهم: ادْفَعِ الشَّرَّ لَوْ إصْبَعًا، حكاه سيبويه".^١

مطابقة نص ابن سيده لما ورد في كتاب سيبويه. قال سيبويه: "ومما ينتصب على إضمار الفعل قولك: ادْفَعِ الشَّرَّ لَوْ إصْبَعًا، كأنه قال: ولو دفعته إصْبَعًا، ولو كان إصْبَعًا، ولا يحسن أن تحمله على ما يَرْفَعُ... فالرفع في هذا وفي اثنتي بدابة ولو حمار، بعيد...".^٢

دراسة المسألة. (لَوْ) حرف مختص، لا يكون بعده إلا الأفعال، فإن قدمت الاسم على الفعل كان على فعل مضمر، فهي مثل (إِنَّ) الشرطية في أنّه لا يليها إلا فعل، أو معمول فعل مضمر يفسره فعل ظاهر بعد الاسم. والغرض في الإتيان بهذا الظاهر يكمن في تفسير المقدر عوضًا عن المحذوف، فلو أظهر لم يلزم المفسر، ذلك لأنّ الإجماع المحجّج إلى التفسير

^١ المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده (٢٣/٢).

^٢ الكتاب لسيبويه (٢٧٠/١).

إمّا كان لأجل التقدير ومع الإظهار لا إبهام^٣. ومما ينتصب على إضمار الفعل المستعمل إظهاره ما روي عن عمر - رضي الله عنه-: "لَوْ غَيْرَكَ قَالَهَا يَا أَبَا عُبَيْدَةَ! نَعَمْ! نَفَرْتُ مِنْ قَدَرِ اللَّهِ إِلَى قَدَرِ اللَّهِ"^٥.
 الشاهد: غيرك فاعل لفعل محذوف يفستره (قَالَهَا)، والتقدير: لَوْ قَالَهَا غَيْرُكَ^٦. وهو ما نصّ عليه سيبويه بقوله:
 "و(لَوْ) بمنزلة (إِنْ)، لا يكون بعدها إلا الأفعال، فإن سقط بعدها اسم ففيه فعل مضمّر في هذا الموضع تبنى عليها الأسماء..."^٧. وافق سيبويه كل من المبرد^٨، والزجاجي^٩، وابن يعيش^{١٠} وابن مالك^{١١}. ومن شواهدهم قول المتلمّس:

فَلَوْ غَيْرُ أَحْوَالِي أَرَادُوا نَقِصَتِي جَعَلْتُ هُمْ فَوْقَ الْعَرَانِينَ مِيسَمًا^{١٢}

ومنه قول الآخر:

خِلَائِي لَوْ غَيْرُ الْحِمَامِ أَصَابَكُمْ عَتَبْتُ، وَلَكِنْ مَا عَلَيَّ الدَّهْرُ مَعْتَبُ^{١٣}

الشاهد: في قوله: لَوْ غَيْرُ الْحِمَامِ، والتقدير لو أصابكم غير الحمام^{١٤}.

وقد نسب أبو حيان الأندلسي^{١٥} إلى البصريين القول بأنّ (لَوْ) لا يليها إلا الفعل ظاهرًا، ولا يليها الاسم على إضمار فعل إلّا في باب الشعر ضرورة، أو ندرة، مما يُحفظ ولا يقاس عليه. وفي التذييل يقول: ولكنّه ليس كثير الاستعمال^{١٦}. وقال الأستاذ الحسن بن عصفور بهذا الخصوص: "لَا تَلِي لَوْ إِلَّا الْفِعْلُ ظَاهِرٌ أَوْ لَا يَلِيهَا مُضْمَرًا إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ أَوْ نَادِرٍ كَلَامٍ"^{١٧}. ثم أردف قائلاً: "ومن نوادر الكلام قول حاتم: "لو ذات سوار لطمتي"^{١٨}. وجه الاستشهاد في المثل: حُذِفَ الْفِعْلُ بَعْدَ (لَوْ)، والتقدير: لو لطمتي ذات سوار، فحذّف المسند لدلالة (لطمتي) عليه^{١٩}.

^٣ ينظر: الكتاب لسبويه (٢٢٦٨/١). ينظر: ارتشاف الضرب (١٨٩٩/٣)، والبحر المحيط (٨١/٦)، وتابعه السمين في الدرر المصون (٤١/٧)، وتنظر هذه النسبة أيضا في مغني اللبيب (٨٢٧/١).
^٤ الصحابي الجليل أبو عبدة عامر بن عبد الله بن الجراح القرشي القهري، اشتهر بكنيته، كان إسلامه هو وعثمان بن مظعون، وعبدة بن الحارث بن عبد المطلب، وعبد الرحمن بن عوف في ساعة واحدة، وهو أحد العشرة السابقين إلى الإسلام، هاجر الهجرتين، وشهد بدرًا وما بعدها من مشاهد، وقال فيه النبي - صلى الله عليه وسلم -: "لكل أمة أمين، وأمين هذه الأمة أبو عبدة بن الجراح"، وهو أحد العشرة المبشرين بالجنة. قلادة النحر في وفيات الأعيان للطبيب با مخرمة (١٧٤/١).
^٥ رَوَاهُ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ فِي صَجِيحِهِ بِرَقْمٍ: ٥٧٢٩ / فَتْحُ، وَالْإِمَامُ مُسْلِمٌ فِي صَجِيحِهِ بِرَقْمٍ: ٢٢١٩ / عِنْدَ الْبَاقِي.
^٦ ينظر: شرح ألفية ابن مالك للفارسي (٥٨/٤).
^٧ الكتاب لسبويه (٢٦٩/١).
^٨ ينظر: المقتضب للمبرد (٧٧/٣).
^٩ ينظر: اللامات للزجاجي (ص ١٢٧).
^{١٠} ينظر: شرح الفصل لابن يعيش (١٢٤/٥).
^{١١} ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٩٧/٤).
^{١٢} البيت من بحر الطويل، للمتلمس الضبي، وهو في ديوانه (ص ٢٩)، وفي المقتضب (٧٧/٣)، ومعاني القرآن وإعرابه (٧/٤١٧)، وبلا نسية في تذكرة النحاة (ص ٤٩٠)، ولسان العرب (١٠١/٧).
^{١٣} البيت من بحر الطويل، وهو للغطمش الضبي في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي، (٦٣١)، والمقاصد النحوية (١٩٦٤/٤)، وبلا نسية في أوضاع المسالك (٢٢٩/٤)، وتذكرة النحاة (ص ٤٠).
^{١٤} شرح التصريح للأزهري (٤٢٢/٢).
^{١٥} ينظر: البحر المحيط لأبي حيان (١١٨/٧)، ارتشاف الضرب (١٨٩٩/٤)، وتابعه السمين في الدرر المصون (٤١٨/٧)، وتنظر هذه النسبة أيضا في مغني اللبيب لابن هشام النحوي (٨٢٧/١).
^{١٦} ينظر التذييل والتكميل لأبي حيان الأندلسي (٢٢٤/٤).
^{١٧} ينظر: المرجع نفسه (١١٨/٧).
^{١٨} البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي (١١٨/٧)، وتوضيح المقاصد للمرادي (١٣٠٠/٣).
^{١٩} ينظر: المقتضب للمبرد (٧٧/٣).

وفي نسبة أبي حيان نظرًا؛ إذ تقدم أنّ السمين الحلبي قد صحح مذهب البصريين بأنهم لا يميزونه إذا كان المضمّر فعل باستثناء الفعل الناسخ (كان)، فإضمار الأخير يكثر حذفه بعد (لو)^{٢٠}. ومن جهة أخرى يذكر ابن الصائغ أنهم صرحوا بامتناعه على الفصيح، وجوزوه شاذًا كقولهم: لو ذات سوار لطمتني^{٢١}.

وعليه كان إضمار الفعل بعد لو محل خلاف بين النحاة، إذ مال بعضهم إلى أنّه يطرد حذف الفعل مفسرًا على السعة دون قصره على الشعر. ومن أنصار هذا القول كما نقل ابن هشام^{٢٢}: الحسن المجاشعي^{٢٣}، والزمخشري، وأبو البقاء^{٢٤}. واستشهدوا بقوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ أَنُّكُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّيَ﴾^{٢٥}. الشاهد: أنتم في محل رفع فاعل لفعل مضمّر فُسر بالفعل (تملكون)، والتقدير: لو تملكون تملكون.

كما ردّ المرادي حجّة من قصر إضمار الفعل بعد (لو) في الشعر والندرة، بأنّ الصواب يكون على السعة؛ ذلك لوقوعه في أفصح الكلام مستشهدًا بالآية السابقة.

الذي أميل إليه في هذا المقام أنّ (لو) الشرطية حقها أن تدخل على الأفعال دون الأسماء؛ ذلك لأنّ الشرط لا يكون إلا بالأفعال، وإذا وقع الاسم بعدها، فهو محمول على فعل مضمّر يفسره الظاهر. نصّ عليه سيبويه قائلاً: "و(لو) بمنزلة (إن)، لا يكون بعدها إلا الأفعال، فإن سقط بعدها اسم ففيه فعل مضمّر في هذا الموضع تبنى عليها الأسماء...^{٢٦} وقال في باب ما ينتصب على إضمار الفعل المستعمل إظهاره: "واعلم أنّه ليس كل حرف يظهر بعده الفعل يُحذف فيه الفعل، ولكنك تُضمّر بعد ما أضمّرت فيه العرب من الحروف والمواضع، وتُظهِر ما أظهرها"^{٢٧}.

ومن الأمثال الدارجة ضمن هذا الباب قولهم: ادْفَع الشَّرَّ ولو إصْبَعًا. والذي لم يتضح فيه سبب النصب جليًا في (إصبع) بعد (لو)، إلا من خلال الرجوع إلى الكتاب وشراحه؛ إذ لم يفصل فيه القول ابن سيده.

لقد استحسّن سيبويه النصب في (إصبع) بعد (لو) في (ادْفَع الشَّرَّ ولو إصْبَعًا)، وذكر تقدير المضمّر فيه بناءً على وجود قرينة السياق (ادْفَع) الذي تضمنها المثال؛ ذلك لأنّ الكلام في الأمثال وهو مجلى السياق لا بد أن يحمل من القرائن اللفظية والحالية ما يعين معنى واحدًا للإبانة عن مقاصده. وكان التقدير فيه على وجهين، وهما: مضمّر على الفعل التام،

^{٢٠} ينظر: الدر المصون للسمين الحلبي (٤١٨/٧).

^{٢١} ينظر: البحر المحيط لأبي حيان (١١٨/٧).

^{٢٢} ينظر: معني اللبيب لابن هشام (ص ٨٢٧).

^{٢٣} الحسن المجاشعي: هو أبو الحسن علي بن فضال بن علي بن غالب الفرزدق المجاشعي التميمي، مؤرخ، ومفسر، وأديب، وعالم باللغة والنحو، وهو من أحفاد الشاعر المشهور الفرزدق، ومن أشهر مصنفاته: شرح عنوان الإعراب، برهان العميدي في التفسير، الإكسير في علم التفسير، إكسير الذهب في صناعة الأدب، النكت في القرآن، معاني الحروف. توفي سنة ٤٧٩ هـ. ينظر: طبقات المفسرين للسيوطي، ص: ٨٢، وتاريخ الإسلام للذهبي (٢٧٠/٣٢).

^{٢٤} ينظر: معني اللبيب لابن هشام، ص ٨٢٧، وينظر: التذليل والتكميل لأبي حيان (٤٢٤/٤)، وتوضيح المقاصد للمرادي (١٣٠٠/٣).

^{٢٥} سورة الإسراء، آية (١٠٠).

^{٢٦} الكتاب لسيبويه (٢٦٩/١).

^{٢٧} المرجع نفسه (٢٦٥/١).

أي: ولو دفعته إصبغًا، وعلى الفعل الناسخ الناقص، أي: ولو كان الدفْعُ إصبغًا. والأخير يتفق مع مذهب البصريين في الإضمار بعد لو^{٢٨}.

وبالوجه الأول؛ أعني: تقدير (إصبغًا) مفعولًا به لفعل مضمَر صرَّح به عبد الغني الدقر من المتأخرين، وجعله في باب ذكر عامل المفعول به وحذفه؛ حيث قال: "الأصلُ في عامِلِ المَفْعُولِ بِهِ أَنْ يُذَكَرَ، وَقَدْ يُحَذَفُ إِذَا جَوَازًا، وَذَلِكَ إِذَا دَلَّتْ عَلَيْهِ قَرِينَةٌ...، ومن ذلك: ادفع الشر ولو إصبغًا، أي: ولو دَفَعْتَهُ إصبغًا"^{٢٩}.

وترجيح سيبويه للنصب في (إصبغًا) على الرفع والجر يقتضي الوجه الإعرابي من جهة؛ لأنَّ الصفة لا تقع مواقع الاسم، ومن جهة أخرى لأنَّه قائم على التقارب في المعنى؛ وعلة الأخير إذا لم نحملها على إضمار (كان)، أو (دفعته)، فإنَّ الرفع فيه بعيد، لأنَّ الجملة ستكون بعد التقدير: (ولو يكون مما تدفع به إصبغ)، والتي تنافي الحدث، وبعيدة تمام البعد عن المعنى الأقرب المتبادر من مقصد الكلام^{٣٠}. ويفسر ذلك أيضًا بما يقتضيه السياق ويؤيده المعنى، فيشير إلى أنَّ الأولى والأقرب أنَّ يكون المخاطب بقولهم: (ادفع) هو من فعل الفعل الذي بعد (لو) كما قدره: ولو دفعته إصبغًا، أي: (ابعد عنك الشر ولو كان الشر قليلًا بقدر إصبغ)، أو (ولو كان دفعك له قليلًا)، فالمهم إبعاد الشر. وتقدير الكلام هنا على تأويل النصب مرتبط بالشر أو بفاعل الدفع على خلاف تأويله المتغير في الرفع، لذلك لن يتناسب المعنى المشار إليه إلا بنصب الإصبغ^{٣١}. ومن خلال ما سبق ذكره نستشف اعتماد سيبويه في النصب على سياق الكلام اللغوي في تقدير المضمَر في النص، وعلى المقام الذي يُطلق فيه هذا المثل ليرشد إلى الغرض.

ومن أيّد تقدير (إصبغًا) على النصب بفعل مضمَر الزجاجي^{٣٢}، وأبو حيان الأندلسي^{٣٣}، والشاطبي^{٣٤}. وذكر كل من ابن يعيش، والرضي متفردين على نصب (إصبغ) بمضمَر (كان)^{٣٥}. وإليه أشار ابن مالك قائلًا: "وإنَّ ولي (لو) اسم منصوب، فقد يكون منصوبًا بما بعده، كما في قولك: لو زيدًا ضربت لأكرمك. وقد يكون منصوبًا بفعل مضمَر مُقَسَّر بظاهر بعد الاسم، أو غير مفسر"^{٣٦}.

ولأنَّ (لو) الشرطية تعامل معاملة (إن) الشرطية في أنَّه يليها الفعل مظهرًا، أو مضمَرًا، نُصب (إصبغ) بفعل مقدر فسره الظاهر وهو الفعل (ادفع). يقول في ذلك الرضي: "واعلم أنه يجوز حذف (كان) مع اسمها بعد (إن) و(لو)، إن

^{٢٨} ينظر: الكتاب لسيبويه (٢٧٠/١)، وشرح المفصل لابن يعيش (٩٨/٢).

^{٢٩} معجم القواعد العربية لعبد الغني الدقر (١٩٢/٢).

^{٣٠} ينظر: الكتاب لسيبويه (٢٧٠/١).

^{٣١} ينظر: المرجع نفسه (٢٧٠/١).

^{٣٢} ينظر: اللامات للزجاجي (ص ١٢٧).

^{٣٣} ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي (٢٢٩/٤).

^{٣٤} ينظر: المقاصد الشافية، للشاطبي (٢٠٤/٢).

^{٣٥} شرح المفصل لابن يعيش (٨٩/٢).

^{٣٦} شرح التسهيل لابن مالك (٩٨/٤).

كان اسمها ضمير ما علم من حاضر أو غائب، نحو: اطلُّبُوا الْعِلْمَ وَلَوْ بِالصِّينِ؛ أَي: وَلَوْ كَانَ الْعِلْمُ بِالصِّينِ. وادْفَعِ الشَّرَّ وَلَوْ إِصْبَعًا، أَي: وَلَوْ كَانَ الدَّفْعُ إِصْبَعًا، أَي قَلِيلًا...^{٣٧}.

ومن أمثلة هذا الحذف في كلام العرب: "اضْرِبْ وَلَوْ زَيْدًا، وَأَلَا مَاءً وَلَوْ بَارِدًا"^{٣٨}. وفي الحديث قوله -صلى الله عليه وسلم-: (اذْهَبْ فَالْتَمِسْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ)^{٣٩}. أَي: وَلَوْ كَانَ الْمَلْتَمَسُ. وجه الاستشهاد: حذف كان مع اسمها (المَلْتَمَسُ)، مع بقاء خبرها (خاتمًا) بعد لو الشرطية. وحكم هذا الحذف الجواز باتفاق^{٤٠}.

وفي الشعر:

لَا يَأْمَنُ الدَّهْرُ ذُو بَعِيٍّ وَلَوْ مَلِكًا

مَجْنُونُهُ صَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ وَالْجَبَلُ^{٤١}

وقول الآخر:

عَلِمْتُكَ مَتَانًا فَلَسْتُ بِأَمَلٍ

نَدَاكَ وَلَوْ غَرَّتَانِ ظَمَّانَ عَارِيًا^{٤٢}

يريد في الأول: وَلَوْ كَانَ الْبَاغِي مَلِكًا، فحذف (كان) مع اسمها مع إبقاء خبرها (ملكًا)، وفي الثاني: وَلَوْ كُنْتُ غَرَّتَانًا. ويتعين النصب فيهما، لأنَّ المنصوب خبر كان.

الذي يترجح - والله أعلم - هو قول سيبويه ومن وافقه في أَنَّ (لَوْ) قد يليها الاسم بفعل مضمر مفسر، لاسيما إن كان الإضمار بـ (كان)؛ إذ يكثر حذفها بعد (لَوْ). ولتأثير السياق على التوجه الإعرابي في (ادْفَعِ الشَّرَّ وَلَوْ إِصْبَعًا) نُصِبَتْ (إِصْبَعٌ) بفعل مضمر فسرته الفعل الظاهر (ادْفَعِ).

أما فيما يتعلق بالرفع والجر في (إِصْبَعٌ) فَإِنَّهُ قَبِيحٌ ضَعِيفٌ؛ ذَلِكَ لِأَنَّ النِّصْبَ يَتَنَاسَبُ مَعَ السِّيَاقِ الضَّمْنِيِّ وَالْمَعْنَى الْمُرَادُ مِنْهُ فِي قِصْدِيَةِ الْمَثَلِ.

^{٣٧} شرح الرضي على الكافية (١٤٦/٢).

^{٣٨} مغنى اللبيب، لابن هشام الأنصاري (٢٦٨/١).

^{٣٩} أخرجه البخاري باب عرض المرأة نفسها على الرجل، رقم الحديث ٥١٢١، (١٣/٧). أخرجه البخاري باب النكاح (ص ٤٠، ٣٢)، وأبو داود باب النكاح (ص ٣٠)، والترمذي باب النكاح (ص ٢٣)، والنسائي باب النكاح (ص ٦٩)، وأحمد (٣٣٦/٥)، وابن ماجه (١٠٨/١).

^{٤٠} ينظر: شذور الذهب لابن هشام، ص: ٢٤٤. ينظر: شرح الكافية لابن مالك (٤١٧/١)، شرح التصريح للأزهري (٤٢٣/٢). معاني النحو لفاضل السامرائي (٢٢٩/١).

^{٤١} البيت من بحر الطويل، وهو للعين المنقري في خزانة الأدب (٢٥٧/١)، والدرر (٨٥/٢)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢٦٢/١)، وتخليص الشواهد (ص ٢٦٠)، وشرح التصريح (١٩٣/١).

^{٤٢} البيت من بحر الطويل، وهو بلا نسبة في ارتشاف الضرب (١١٨٨/٣)، والتذليل والتكميل (٢٢٤/٤)، وتمهيد القواعد (١١٦٦/٣).

انتصاب (أسد) على الحال في قولهم: مررت بزبد أسدًا شدة.

لقد سار معظم نحاة العربية وعلماؤها من بعد سيبويه على نهجه مفضلين أحياناً ما أجمل، أو موضحين ما أجهل والمسألة التي بين أيدينا خير برهان على ذلك.

نص ابن سيده. قال ابن سيده: "... وَنَظِيرُ كُلِّ ذَلِكَ مَا حَكَاهُ سِيبَوَيْهِ مِنْ قَوْلِهِمْ: مَرَرْتُ بِزَبْدٍ أَسَدًا شِدَّةً، لَا تُرِيدُ أَنَّهُ أَسَدٌ، وَلَكِنْ تُرِيدُ أَنَّهُ مِثْلُ أَسَدٍ "٤٣.

مطابقة نص ابن سيده لما ورد في كتاب سيبويه. قال سيبويه: " إِنَّمَا قَالَ النَّحْوِيُّونَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَسَدٍ شِدَّةً وَجِرَاءً، إِنَّمَا يُرِيدُونَ مِثْلَ الْأَسَدِ، وَهَذَا ضَعِيفٌ قَبِيحٌ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُجْعَلْ صِفَةً، إِنَّمَا قَالَهُ النَّحْوِيُّونَ تَشْبِيهًا بِقَوْلِهِمْ: مَرَرْتُ بِزَبْدٍ أَسَدًا شِدَّةً "٤٤.

دراسة المسألة. أجاز سيبويه مجيء اسم الجنس المشهور بمعنى من المعاني حالاً، كمجيء (أسد) على الحال في قولهم: مررت بزبد أسدًا شدة. ومن أيده ووافقه على انتصاب (أسد) هنا على الحال: ابن السراج^{٤٥}، وابن سيده^{٤٦}، وابن يعيش^{٤٧}، والرّضي^{٤٨}.

ومن ورود مثله في الشعر قول الشاعر:

حَوْتًا إِذَا مَا زَادْنَا حِنْنًا بِهِ وَقَمَلَةً إِنْ نَحْنُ بَاطِشْنَا بِهِ^{٤٩}

إنّما أراد مثل حوتٍ ومثل قملة، فنصبهما حالين^{٥٠}.

ونصب (أسدًا) ومثله على الحال أجازه سيبويه من غير ضعف، مع تضعيفه جعله صفة كقولك: مررت برجل أسدٍ شدة. قال: "وتقول: مررت برجل أسدٍ شدة وجرأة، إنّما تريد مثل الأسد، وهذا ضعيف قبيح؛ لأنّه اسم لم يجعل صفة،

^{٤٣} المحكم لابن سيده (٤٣٨/٦).

^{٤٤} الكتاب (٤٣٤/١).

^{٤٥} ينظر: الأصول في النحو لابن السراج (٣١/٢).

^{٤٦} ينظر: المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده (٤٣٩/٦).

^{٤٧} ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٢٢٨).

^{٤٨} ينظر: شرح الكافية للرّضي (٣٠٣/١).

^{٤٩} البيت من بحر الرجز، بلا نسية في المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده (٤٩٦/٣)، وشرح الكافية الشافية لابن مالك (٣٤٢/١)، ولسان العرب لابن منظور (٢٦٧/٦).

^{٥٠} ينظر: شرح الكافية الشافية لجمال الدين الطائي (٣٤٢/١).

وإنما قاله التّحويون، شبه بقولهم: مررت بزيدٍ أسدًا شدّة^{٥١}. استحسنة السيوطي^{٥٢}. نقله ابن يعيش مبيّنًا العلة من تجويزه له في قوله: "لأنّ الأسد اسمُ جنسٍ جَوْهَرٌ، ولا يُوصَفُ بالجواهر"^{٥٣}.

كما صرّح صاحب البسيط بعدم استضعاف سبويه التّصب على الحال فيما نُقل عنه من قوله: "لم يَسْتَضَعِفْ سَبِيوِيَّةُ: مَرَزْتُ بِرَجُلٍ أَسَدًا، يَنْصَبُ (أَسَدًا) عَلَى الْحَالِ، أَيُّ: جَرِيئًا أَوْ شَدِيدًا قَوِيًّا، وَاسْتَضَعَفَ: مَرَزْتُ بِرَجُلٍ أَسَدٍ، عَلَى الْوَصْفِ"^{٥٤}. قاله السيوطي ثم بيّن الفرق بين الوصف والحال من وجهين كما ذكر:

والفرق بينهما من وجهين كما ذكره السيوطي:

أحدهما: أن الوصف أدخل في الاشتقاق من الحال.

والثاني: أن الحال تجرى مجرى الخبر، وقد يكون خبراً ما لا يكون صفة. قال: ألا تراك تقول: هَذَا مَالِكٌ دِرْهَمًا، وَهَذَا خَاتَمٌ حَدِيدًا، ولا يحسن أن يكون وصفًا^{٥٥}.

وتابعه في هذا التّفريق بين الحال والصفة ابن السّراج^{٥٦}. وقد خالفه فيه جماعة من التّحويين منهم السّيرافي الذي يرى أنّ جعله حالا وجعله صفة على السواء. وفي هذا يقول السّيرافي: "وَالَّذِي عِنْدِي أَنَّ جَوَازَ أَسَدٍ فِي الصِّفَةِ وَالْحَالِ وَاحِدٌ، وَذَلِكَ أَنَّكَ لَسْتَ تُرِيدُ فِي الْحَالِ إِذَا قُلْتَ: مَرَزْتُ بِرَيْدٍ أَسَدًا شَخْصَ الْأَسَدِ الَّذِي هُوَ السَّبُعُ، وَإِنَّمَا تُرِيدُ شَدِيدًا، وَإِذَا كَانَ (أَسَدًا) فِي الْحَالِ بِمَعْنَى شَدِيدٍ، كَانَ فِي الصِّفَةِ مِثْلَهُ"^{٥٧}.

وتابع السّيرافي ابن يعيش الذي يقول: "وفي الفرق بينهما نظراً؛ وذلك أنّه ليس المراد من الأسد شخصه، وإنّما المراد أنّه في الشدّة مثله، والصفة والحال في ذلك سواء"^{٥٨}.

والسيوطي، وفي هذا يقول: "والقياس التّسوية بينهما؛ لِأَنَّهُ يُرْجَعُ بِالتَّأْوِيلِ إِلَى مَعْنَى الْوَصْفِ، أَوْ بِحَذْفِ مُضَافٍ، أَيُّ مِثْلُ أَسَدٍ"^{٥٩}.

ويتلخّص مما سبق أنّ التّحويين لم يختلفوا في جواز استحسان نصب (أسدًا) على الحال في نحو قولهم: مررت بزيدٍ أسدًا شدّة، لكنهم اختلفوا في استحسان جعله صفة على القياس في نحو: مررت برجلٍ أسدٍ شدّة، فسيبويه ومن وافقه يرونه ضعيفًا قبيحًا، وغيرهم من التّحويين يرونه جائزًا بلا ضعف مثل جواز جعله حالاً بلا ضعف.

^{٥١} الكتاب لسبويه (٤٣٤/١).

^{٥٢} ينظر: الأشباه والنظائر للسيوطي (١٤٨/٤).

^{٥٣} شرح المفصل لابن يعيش (٢٣٦/٢).

^{٥٤} الكشف عن صاحب البسيط في النحو لحسن موسى الشاعر (ص ١٥٩).

^{٥٥} ينظر: الأشباه والنظائر للسيوطي (١٤٩٠، ١٤٨/٤).

^{٥٦} ينظر: الأصول في النحو لابن السّراج (٣١/٢).

^{٥٧} شرح كتاب سبويه للسّيرافي (٣٢٥/٢).

^{٥٨} شرح المفصل لابن يعيش (٢٣٦/٢).

^{٥٩} الأشباه والنظائر للسيوطي (١٤٩٠، ١٤٨/٤).

والذي يترجح -والله أعلم- هو ما ذهب إليه السيرافي ومن تابعه بأن كلا الأمرين جائز بلا ضعف؛ لأن التأويل الذي استُسيغ به جعله صفة يجوز مثله عند إرادة جعله حالاً بلا فرق، فبهذا يتضح أن التفريق بين الحال والصفة في هذا ضعيف.

قطع الألف في قولهم يا الله.

نص ابن سيده. قال ابن سيده: " وَقَالُوا: يَا اللَّهُ فَتَقَطُّوا، حَكَاهُ سَيَّبِيُّوهُ، وَهَذَا نَادِرٌ، وَحَكَى ثَعْلَبٌ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: يَا اللَّهُ، فَيَصْلُونَ." ٦٠.

مطابقه نص ابن سيده لما حكاه سيبويه. قال سيبويه: " وَأَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَكَ أَنْ تُنَادِيَ اسْمًا فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ الْبِتَّةُ؛ إِلَّا أَنَّهُمْ قَدْ قَالُوا: يَا اللَّهُ اغْفِرْ لَنَا، وَذَلِكَ مِنْ قِبَلِ أَنَّهُ اسْمٌ يَلْزِمُهُ الْأَلْفُ وَاللَّامُ لَا يُفَارِقَانِهِ، وَكَثُرَ فِي كَلَامِهِمْ فَصَارَ كَأَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ فِيهِ بِمَنْزِلَةِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ الَّتِي مِنْ نَفْسِ الْحُرُوفِ " ٦١.

وقوله: " فَلَمَّا اضْطَرَّ لَهُمُ الْأَمْرُ إِلَى نِدَائِهِ، خَالَفُوا بِلَفْظٍ لَفْظُهُ لَفْظُ مَا يُنَادَى بِمَا فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ لِلتَّعْرِيفِ، فَتَقَطُّوا الْأَلْفَ فَصَارَ فِي اللَّفْظِ كَأَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ فِيهِ بِمَنْزِلَةِ الْأَصْلِيَّانِ " ٦٢.

أشار ابن سيده إلى أنّ دخول ياء النداء على لفظ الجلالة -الله- المقترن بـ (ال) في قولهم: يا الله مسموعٌ عن العرب، وقليل نادر، لأنهم قطعوا بين النداء والاسم؛ أي: أدخلوا هذه الأداة مباشرة على ذي الألف واللام ولم يحدفوا الألف منها، فأثبتوها، وهذا مخالف للقياس إزاء القاعدة النحوية التي بموجبها تنص على منع دخول أداة النداء على الاسم المحلى بـ (ال).

دراسة المسألة. ذهب سيبويه والبصريون^{٦٣} إلى أنه لا يجوز الجمع بين تعريف النداء وتعريف العلمية بدخول ما فيه (أل)، والعلة في نظرهم تكمن في أنّ أداة النداء تعريف و(أل) تعريف؛ وبذلك لا يمكن اجتماع تعريفين في لفظة واحدة، مستثنين بذلك لفظ الجلالة-الله-، والوارد في الشعر. قال ابن الشجري: " وإذا ثبت أنه لا يجوز: الله اغفر لي، حتى تقول: يا الله " ٦٤. تابعهم المبرد في عدم تجويز اجتماع تعريفين على المعرف الواحد حيث قال: " أن الإسم لا يُنادى وفيه الألف واللام لأنك إذا ناديته فقد صار معرفةً بالإشارة بمنزلة هذا وذلك ولا يدخل تعريف على تعريف فمن ثم لا تقول يا الرجل " ٦٥.

وهذا مغايرٌ لرأي الكوفيين؛ حيث أجازوا الجمع بين حرف النداء و(أل) التعريف، وفسروه بقولهم: إنّما قلنا ذلك لأنّ المعارف كلها تنكر عند النداء^{٦٦}. كذلك أجازوه البغداديون في السعة، وقاسوا على البيت السابق: يا الرجل، ويا الغلام.

^{٦٠} المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده (٣٥/٤)

^{٦١} الكتاب لسيبويه (٢/١٩٥).

^{٦٢} المرجع نفسه (٢/٤٤٤).

^{٦٣} ينظر: الكتاب لسيبويه (٢/٤٠٠)، أسرار العربية لابن الأنباري (ص١٧٤)، توجيه اللع لابن الخباز (ص٣٢٧)، شرح ابن يعيش على المفصل (ص١٧١) شرح ألفية ابن مالك للحازمي (٩٧/١٧).

^{٦٤} أمالي ابن الشجري لابن الشجري (٣٤١/٢).

^{٦٥} المقتضب للمبرد (٢٣٩/٤).

^{٦٦} ينظر: الأصول في النحو لابن السراج (٣٦٩/١)، وشرح الفارسي على ألفية ابن مالك (٣٣٦/٣).

وجرى على ألسنتهم، فكثرت في كلامهم^{٦٧}. وهذا المذهب رده ابن عصفور بأنه قبيح غير مقبول، ولم يستعمل إلا في الشعر، لما يؤدي إليه من مباشرة ما فيه الألف واللام حرف النداء^{٦٨}.

ومما احتج به الكوفيون قول الشاعر:

فَيَا الْعُلَامَانَ اللَّذَانَ فَرًّا إِيَّاكُمْ أَنْ تُكْسِبَانِي شَرًّا^{٦٩}

انتقى الشاعر التركيب النحوي (فَيَا الْعُلَامَانَ)، وهو موطن للشاهد، وفيه اقتران حرف النداء (يا) بالاسم تشبيهاً بلفظ الجلالة (الله)^{٧٠}.

ومنه قول الآخر:

عَبَّاسُ يَا الْمَلِكِ الْمُتَوَجِّعِ وَالَّذِي عَرَفَتْ لَهُ بَيْتَ الْعُلَا عَدَنَانُ^{٧١}

علق الزجاجي على هذه الأبيات قائلاً: " وَهَذِهِ الْأَبْيَاتُ مِنْ رِوَايَةِ الْكُوفِيِّينَ وَمِنْ يَرُوهَا الْبَصْرِيُّونَ، وَسَيَلُّهَا فِي الشُّدُوذِ سَبِيلُ إِدْخَالِ بَعْضِهِمُ الْأَلْفَ وَاللَّامَ عَلَى الْفِعْلِ "^{٧٢}. وافقه القول الزمخشري^{٧٣}، وابن الصائغ^{٧٤}.

كما قام الأنباري بدحض أدلتهم التي جاؤوا بها لإقامة الدليل، بالرد عليهم بأن لا حجة لهم فيها؛ ذلك لأنَّ التقدير: (فَيَا أَيُّهَا الْعُلَامَانَ)، و(يَا أَيُّهَا الْمَلِكِ)، فخرجه على حذف المنادى وإقامة صفتيه مقامه^{٧٥}. أضف إلى ذلك استنادهم إلى نصوص شعرية قليلة حُكِمَ عليها بالسماع من قبل النحاة، ناهيك عن انتفاء وجود مثل لها، مما يبطل مزاعمهم في إثبات دعواهم^{٧٦}. وهذا دليل قاطع من شأنه أن يؤكد أنَّ الصواب هو ما ذهب إليه البصريون؛ إذ لم يجوزوا كما تقدم مثل هذا في السعة كراهية الجمع بين أداتي تعريفٍ على شيء واحد.

لقد استثنى البصريون من منعهم الجمع بين تعريف النداء (وَأَلْ)، ثلاثة مواضع فقط: الأول نداء اسم الله تعالى كما تقدم. والثاني: محكيّ الجُمْلِ، وهو ما سُمِّيَ به من الجمل المصدرة بأل نحو: (يَا الْمُنْطَلِقُ زَيْدٌ)، نصَّ عليه سيبويه^{٧٧}، والثالث في الضرورة الشعرية. ويذكر ابن مالك في جواز الجمع بينهما في الشعر لزوم اضطرار الشاعر إليه لتماسك الوزن والقافية، وإذا لم يكن مُضْطَرًّا إليه فلا يجوز له، وهو كذلك في النثر لا يجيزه^{٧٨}. وأنشد -رحمه الله- قائلاً:

^{٦٧} ينظر: شرح ألفية ابن مالك (١٣٠٨/٣)، توجيه المص لآب الخباز (ص٣٢٧).

^{٦٨} ينظر: الضرائر لابن عصفور (ص١٦٩).

^{٦٩} البيت من الرجز المشطور، وهو بلا نسبة في الهمع للسبوطي (١٧٤/١)، وفي شرح المفصل لابن يعيش (ص١٧٢)، وفي الخزانة للبغدادي (٣٥٨/١).

^{٧٠} ينظر: شرح الفارسي على ألفية ابن مالك (٣٣٧/٣).

^{٧١} البيت من البحر الكامل، وهو بلا نسبة في الدرر (٣١/٣)، وشرح التصريح (١٧٣/٢)، والمقاصد النحوية (٢٤٥/٤)، والهمع (١٧٤/١).

^{٧٢} اللامات لزجاجي (ص٥٣).

^{٧٣} ينظر: المفصل للزمخشري (ص٦٩).

^{٧٤} ينظر: الملح في شرح الملح لابن الصائغ (٦٠٨/٢).

^{٧٥} ينظر: أسرار العربية للأنباري (ص١٧٥)، والمقتضب للمبرد (٢٤٣/٤)، وشرح المفصل لابن يعيش (٩/٢).

^{٧٦} ينظر: شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم (٢٢/١)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين للأنباري (٢٧٤/١).

^{٧٧} ينظر: الكتاب لسبويه (٣١٠/١)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرازي (١٠٦٦/٢)، وشرح التصريح لخالد الأزهرى (٢١٦/٢).

^{٧٨} ينظر: شرح ألفية ابن مالك للجازمي (٩٧/١٧).

وَبِاضْطِرَارٍ حُصَّ جَمْعٌ يَا وَأَلَّ إِلَّا مَعَ اللَّهِ وَمَحْكِي الْجُمْلِ ٧٩

قال العكبري: "أَمَّا الْقِيَّاسُ عَلَى قَوْلِهِمْ: (يَا اللَّهُ) فَلَا يَصِحُّ" ٨٠. وعلة الجمع بين ياء النداء ولفظ الجلالة -الله- كما يذكر الأنباري، فهي من وجهين ٨١:

أحدهما: أَنَّ الألف واللام عوضٌ عن حرف أصلي، وكأنَّ هذا الاسم المنزه أصله (إله). هذا التأويل قاله سيبويه ٨٢. والذي يؤكد صحة هذا الأمر ما ذكره الأنباري في أنهم يقطعون همزة الوصل في يا الله؛ ليدلوا على أنها عوض عن الهمزة المحذوفة من (إله)، ولأنها كانت عوض عن حرف أصلي؛ لم يمنع الجمع بينها وبين النداء ٨٣.

والوجه الآخر: أنهم أجازوه في اسم الله-عز وجل- على الخصوص؛ نظرًا لكثرة استعماله عند العرب؛ فتردد على ألسنتهم؛ وعليه جاز فيه ما لا يجوز في غيره. قال مثله ابن جني ٨٤، والعكبري ٨٥.

وفي نداء لفظ الجلالة (الله)، تقول العرب فيما حكاه أبو علي الفارسي ٨٦: (يا الله) بوصل الهمزة، وفي القطع تقول العرب في الدعاء: (يَا اللَّهُ اغْفِرْ لَنَا)، ومنه قول الشاعر:

مُبَارَكٌ هُوَ وَمَنْ سَمَّاهُ عَلَى اسْمِكَ اللَّهُمَّ يَا اللَّهُ ٨٧

ومن هنا أجاز النحاة بناءً على السماع عن بعض العرب النداء بالأصل بمزمة الوصل، فيقال: يا الله. ويجوز جعلها همزة قطع، فيقال: يا الله. فأثبتوا فيهما الألف بعد الدخول من جزاء كثرة استعمالهما لها. هذا قول سيبويه ٨٨، تبعه أبو البقاء العكبري ٨٩، ثم ابن مالك ٩٠، ثم ابن الصائغ ٩١، ثم ابن هشام ٩٢، ثم السيوطي ٩٣. وحكى أبو علي الفارسي: يا الله بالوصل على الأصل ٩٤.

وفي قطع الهمزة يقول أبو حيان الأندلسي: "فأما (يا الله) فليست واجبة القطع، والقطع شذوذ في القياس" ٩٥. وقال ابن جني في مسوغ قطعها: "وَقَالُوا فِي النَّدَاءِ: يَا اللَّهُ اغْفِرْ لِي، فَأَثْبَتُوهَا؛ لِأَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ هُنَاكَ بَدَلٌ مِنْ هَمْزَةِ إِلَهٍ ٩٦". تبعه

٧٩ ألفية ابن مالك لابن مالك (ص ٢٧٢).

٨٠ التبيين عن مذاهب النحويين للعكبري (ص ٤٧٧).

٨١ ينظر: أسرار العربية للأنباري (ص ١٧٥، ١٧٦).

٨٢ الكتاب لسبويه (١٩٥/٢).

٨٣ ينظر: أسرار العربية (ص ١٧٦).

٨٤ للمع في العربية لابن جني (ص ١٢). شرح ألفية ابن مالك لابن عثيمين (٥٤/١).

٨٥ ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين للعكبري (ص ٤٤٧).

٨٦ التعليق على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي (٢٣/٢).

٨٧ البيت من بحر الرجز، وقد أنشده الفراء في معاني القرآن ولم يعزه إلى أحد (٢٠٤/١)، وفي اللسان لابن منظور (أ ل ه)، وفي الإنصاف للأنباري (٣٣٩/١).

٨٨ ينظر: الكتاب لسبويه (١٩٦/٢).

٨٩ ينظر: التبيين للعكبري (ص ٤٤٧).

٩٠ ينظر: شرح الكافية لابن مالك (١٣٠٧/٣)، وشرح الفارسي (٣٣٦/٣).

٩١ ينظر: اللوحة لابن الصائغ (٦٠٨/٢).

٩٢ ينظر: شرح شذور الذهب لابن هشام (ص ٢٠٠).

٩٣ ينظر: الهمع للسيوطي (٤٨/٢).

٩٤ ينظر: التعليق على كتاب سيبويه للفارسي (٢٢/٢).

٩٥ التنزيل والتكميل لأبي حيان (٢٢٦/٣).

٩٦ للمع لابن جني (ص ٢٢٥).

الثماني فقال: "وَأَمَّا قَطَعُوا هَمْزَةَ الْوَصْلِ عَنْ هَذَا لِيَدُلُّوا عَلَى أَنَّهَا قَدْ صَارَتْ عِوَضًا مِنْ هَمْزَةِ الْقَطْعِ"^{٩٧}. ويعمل الزجاجي تجويز قطع الهمزة بقوله: "وَلَأَجْلِ أَنَّ حَرْفَ التَّعْرِيفِ عِوَضٌ عَنِ الهمزة اسْتَجِيرَ قَطْعُ الهمزة الْمُوصُولَةِ الدَّاخِلَةِ عَلَى لَامِ التَّعْرِيفِ فِي النَّدَاءِ"^{٩٨}.

ذلك ما فطن إليه سيبويه^{٩٩}؛ فقد كان سباقًا بكشف ذلك المسوغ؛ إذ رأى أَنَّ قطع الهمزة بعد النداء دلالة على أصل اشتقاق الاسم، ف (ال) الموصولة ملازمة لاسم الله لا تفارقه، وأصلها عوض من همزة (إله)، فأسقطوا الهمزة من فائه، وأزموه الألف واللام عوضًا منها، فصارت بذلك كأنها جزء من الكلمة. أيده القول الزجاجي^{١٠٠}، وابن جني^{١٠١}، والثماني^{١٠٢}، وابن سيده^{١٠٣}، والسمين الحلبي^{١٠٤}. وهذا التعليل الذي استخدمه سيبويه ليس المقصود به المستخدم في العملية القياسية على الكلام المعرف ب (أل)، أو ممن أصله مبدوء بهمزة وصل، بل جيء به للدلالة على الأحكام المسوغة التي من أجلها قُطعت الهمزة في قولهم يا الله؛ ذلك لأنه يُشَدُّ قطع ما كان أصل همزته وصل، باستثناء ما يُضطر إليه.

أما الناظم فيجيز جعلها همزة للوصل، ولكن الأوضح عنده أن تُقطع، نحو قولك (يا الله)، وفسر ذلك قائلًا: "وَلِأَنَّ (أَلَّ) لَا تُفَارِقُ لَفْظَ الْجَلَالَةِ لِلرُّومِهَا فِيهِ فَإِنَّ نِدَاءَهُ بِ (يَا) النَّدَاءِ حَاصَّةٌ يَجْعَلُ هَمْزَتَهُ لِلْقَطْعِ، فَتَنْظَهُرُ وَجُوبًا مَعَ ثَبَاتِ أَلِفِ (يَا) فِي النَّطْقِ وَالْكِتَابَةِ؛ لِئِنَّ الْوَقْفَ عَلَى حَرْفِ النَّدَاءِ تَفْخِيمًا لِلْإِسْمِ"^{١٠٥}. علَّل الجوهري مثله في الصحاح^{١٠٦}.

بعد ما تقدم عرضه من آراء نخلص إلى الترجيح في المسألة على النحو التالي: أولاً: الرأي الأرجح في الجمع بين النداء والمعرف ب (أل) هو القول بقصره على اسم الله تعالى، ومحكيّ الجمل، والشعر مما يضطر إليه الشاعر ضرورة كما ذهب سيبويه والبصريون؛ ذلك لوجهة دليلهم، وكونه الأصل، ولعدم وجود أدلة كافية مقنعة لمن قال بجواز اطراده على السعة.

ثانيًا: يجيز النحاة إجماعًا على السماع في همزة (أل) عند نداء لفظ الجلالة -الله- أن تكون للوصل في قولنا: (يا الله)، ويجوز اعتبارها همزة للقطع في (يا الله)؛ حيث جاء السماع بهما. بيد أن الأوضح قطعها استثناءً بقول الداعي: يا الله اغفر لنا، وهو ما أشار إليه ابن مالك والجوهري. كما يمتنع القياس عليهما البتة في سائر الكلام العادي، لا في جواز مباشرة (يا) النداء دون وسيط، ولا في جواز قطع الهمزة.

ثالثًا: لا يجتمع حرف النداء (يا) ب (أل) في غير اسم الله تعالى، أو محكيّ الجمل، أو دون اضطرار، ومارد خلافًا للأصول والمقاييس في اللغة في غير الحالات المستثناة بوصفه ضرورة شعرية أو لهجة نادرة فإنه شاذ يمتنع القياس فيه مطلقًا.

^{٩٧} شرح التصريف للثماني (ص ٣٩٩).

^{٩٨} معاني القرآن للفراء (٢٠٤/١).

^{٩٩} ينظر: الكتاب لسيبويه (١٩٥/٢).

^{١٠٠} ينظر: اللامات للزجاجي (ص ٥٢).

^{١٠١} ينظر: اللمع في العربية لابن جني (ص ١١٢).

^{١٠٢} ينظر: شرح التصريف للثماني (ص ٣٩٩).

^{١٠٣} ينظر: المخصص لابن سيده (٢١٨/٥).

^{١٠٤} ينظر: الدر المصون للسمين الحلبي (٣٧٥/٤).

^{١٠٥} ينظر: شرح ألفية ابن مالك لابن عثيمين (٥٤/١١).

^{١٠٦} ينظر: تجديد الصحاح للجوهري (ص ٤٧٨٧).

تحذير المتكلم نفسه في إِيَّايَ وَأَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمْ الْأَرْبَ

نص ابن سيده. قال ابن سيده: "في المثل: إِيَّايَ وَأَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمْ الْأَرْبَ، حَكَاهُ سَيَّبُوهُ عَنِ الْعَرَبِ، أَي، وَأَنْ يَرْمِيهَا أَحَدًا، وَذَلِكَ لِأَنَّهَا مَشْتُمَةٌ يَتَطَيَّرُ بِالتَّعْرُضِ لَهَا"^{١٠٧}.

مطابقة نص سيبويه لما رواه ابن سيده. قال سيبويه: "إِيَّايَ وَأَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمْ الْأَرْبَ. ومثله: إِيَّاكَ، وإِيَّاهُ، وإِيَّايَ، وإِيَّاهُ، كأنه قال: إِيَّاكَ بَاعِدْ، وإِيَّاهُ، أو نَحَّ. وزعم أن بعضهم يقال له: إِيَّاكَ، فيقول: إِيَّايَ، كأنه قال: إِيَّايَ أَحْفَظُ وَأَحْذَرُ"^{١٠٨}.

دراسة المسألة. ظاهر الكلام في الأصل ومورد الاستعمال أن يكون أسلوب التحذير معنيًا بالمخاطب، ذلك بتنبهه من أمر مذموم أو مكروه ينبغي الاحتراز منه، وهذا القياس في اللغة. وقد يجيء للمتكلم والغائب على قلة وندرة^{١٠٩}، وهو ما أشار إليه سيبويه^{١١٠} في باب ما يَنْتَصِبُ عَلَى إِضْمَارِ الْفِعْلِ الْمَتْرُوكِ إِظْهَارُهُ بَأَنْ وَرَدَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ تَحْذِيرَ الْمُتَكَلِّمِ نَفْسَهُ، وَيَكُونُ بِإِقَامَةِ الْمُضْمَرِ مَقَامَ الظَّاهِرِ، وَإِنْ كَانَ أَخْرَجَهُ مَخْرَجَ تَحْذِيرِ لِنَفْسِهِ، فَإِنَّ الْمَقْصُودَ بِهِ الْمَخَاطَبَ وَلَيْسَ الْمُتَكَلِّمُ.

من ذلك الأثر المروي عن عمر - رضي الله عنه -، أنه قال: (إِيَّايَ وَأَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمْ الْأَرْبَ)^{١١١}. وجه الاستشهاد: المعنى الظاهر من الحديث نصًا تحذير المرء نفسه، ولكن المقصود به وفق الموقف، والسياق الضمني الذي يفهم عادةً من تأويل النص وفحواه وليس ظاهره، تنبيه المخاطب وليس المتكلم، فيكون التقدير: احذروني في أن يحذف أحدكم الأرب، أو جنبني إدخالها، فلما حذف الفعل أتى بالضمير المنفصل، كما قال: "إِيَّايَ وَأَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمْ الْأَرْبَ"^{١١٢}. ومثله قولهم: (إِيَّايَ وَالشَّرَّ)^{١١٣}.

إن أسلوب تحذير المرء نفسه نحو: إِيَّايَ، وإِيَّانَا، شاذٌّ منحصراً على السماع، ويمتنع القياس فيه؛ نظراً لأنَّ تسويغ هذا التحذير عند النحاة قائم على توجيه القصدية نحو المخاطب لا المتكلم، حتى وإن حمل ظاهر اللفظ معنى آخر يوهم بمخالفة ذلك المضمون. كما أن اشتراط وجود ركني المحذر والمحذور معاً في جملة التحذير لا يستوفي موضع تحذير المرء

^{١٠٧} المحكم لابن سيده (٢٩١/٣).

^{١٠٨} الكتاب لسيبويه (٢٧٤/١).

^{١٠٩} ينظر: شرح ألفية ابن مالك للشاطبي (٤٨٧/٥)، وشرح الألفية في علمي الصرف والنحو للمكودي (ص ٢٥٧).

^{١١٠} ينظر: الكتاب لسيبويه (٢٧٤/١).

^{١١١} حديث عمر بن الخطاب - رضي الله عنه، وتماهه: (لِيُذَلَّ لَكُمْ الْأَسْلُ، وَالرِّجَالُ وَالسِّبْهَامُ، وَإِيَّايَ وَأَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمْ الْأَرْبَ بِالْعَصَا أَوْ بِالْحَجِّ). ورد بنسبة في أوضح المسالك لابن هشام (٢٨٦/٣)، والتمهيد لناظر الجيش (٣٦٧٧/٧)، وجامع الأحاديث للسيوطي (١/٢٢)، وكنز العمال في ستن الأقوال والأفعال لعلاء الدين الهندي (٢٣٩/٩). وهو من الشواهد بلا نسبة في الكتاب لسيبويه (٢٧٠/١)، وشرح ابن الناظم (ص ٤٣٣)، وشرح ابن عقيل (٣٠/٢).

^{١١٢} ينظر: الألفية لابن الناظم (ص ٦٠٨)، وارتشاف الضرب لأبي حيان (١٤٧٧/٣).

^{١١٣} الكتاب لسيبويه (٢٧٤، ٢٧٣/١).

نفسه. هذا نصح سيبويه^{١١٤}، كذلك الجمهور. ذكره ابن هشام النحوي^{١١٥}، والأزهري^{١١٦}. والصواب عند ناظر الجيش^{١١٧}، والسيوطي^{١١٨}. أما أبو حيان الأندلسي^{١١٩} فيخرج من شواذ التحذير تحذير الغائب ب (إياه)، و (إياهم).

وإلى هذه المسألة أشار الناظم، وأنشد قائلاً:

وَشَدَّ "إِيَّايَ" وَ"إِيَّاهُ" أَشَدَّ وَعَنْ سَبِيلِ الْقَصْدِ مَنْ قَاسَ انْتَبَذَ^{١٢٠}

كذلك نصَّ على شدوذه ابن عقيل^{١٢١}. وأكدته الأشموني في قوله: " مَنْ قَاسَ عَلَى إِيَّايَ وَإِيَّاهُ، وَمَا أَشْبَاهَهُمَا فَقَدْ حَادَ عَنْ طَرِيقِ الصَّوَابِ " ^{١٢٢}

وعلى خلاف ما يدعوا إليه النحاة، لم يتفق المرادي مع شراح ابن مالك في تفسيرهم لكلامه بشأن ما شُدَّ من تحذير المتكلم والغائب على السواء، بل رأى أنّ مغزاه في التسهيل يحمل دلالة تجويز هذا التحذير على الاطراد في القياس، مستتباً ذلك من خلال ما ذكره في قوله: " نصب تحذير (إيائي وإيانا) معطوفاً عليه المحذور"، دون أن يصرح بتصريح قاطع حيال شدوذ هذه المسألة كما فعل في الألفية. وعليه استدل المرادي صحة قوله^{١٢٣}. وفي قول آخر لسيبويه -نقلًا عن الخليل-: " أَنْ بَعْضَهُمْ يُقَالُ لَهُ: (إِيَّاكَ)، فَيَقُولُ: (إِيَّايَ)؛ إِذَا قَبِلَ مِنْكَ وَاسْتَجَابَ " ^{١٢٤}، علّق عليه الشاطبي قائلاً: " فهذه العبارة من سيبويه تشعر بأن تحذير المتكلم والغائب قياس كتحذير المخاطب " ^{١٢٥}. ثم تابع قوله ناقداً على كلام الشراح ابن خروف، والسيرافي في تفسيرهم لكلام سيبويه بأنهم حملوه على ظاهره، فقالوا التحذير هنا راجع للمخاطب لا للمتكلم والغائب^{١٢٦}.

ومن جهة أخرى نسب الشاطبي إلى سيبويه استعمال (إياك وإيائي وإياه) في التحذير مضطرباً على السعة، مستنداً إلى أنه لم يصرح بحكم المسألة في سياق يقتضي البيان، أو ينص صراحةً عن شدوذ هذا النوع من التحذير في الكتاب، بل وضعه في باب عنوانه ب (ما جرى منه على الأمر والتحذير)، تاركاً الأمر مفتوحاً لاجتهادات من جاء بعده من الشراح، مما جعل المسألة التي بين أيدينا عرضة للتأويل والتفسير^{١٢٧}.

وهذا التعليق لا يستقيم، فإمّا أن وقع ذلك خطأً ووهماً وتعجلاً واشتباهاً، وهذا الأرجح، وإمّا أن وقع سهواً من عبث النساخ أو الوراقين وجل من لا يسهو، وفي كلا الحالتين يستند الرد عليهم من عدة أوجه، بدءاً بتفسير الشراح؛ إذ ليس

^{١١٤} ينظر: شرح الألفية لابن الناظم (ص ٦٠٨). ارتشاف الضرب لأبي حيان لأندلسي (١٤٧٧/٣)، وشرح ابن عقيل (٣٠٠ /٣)، والتصريح على التوضيح (٢٧٥ /٢). شرح ألفية ابن مالك للحازمي (١٠٢ /٢٢).

^{١١٥} ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري (٧٢/٤).

^{١١٦} ينظر: شرح التصريح على التوضيح للأزهري (٢٧٥/٢).

^{١١٧} ينظر: تمهيد القواعد لناظر الجيش (٣٦٧٤/٧).

^{١١٨} ينظر: الهمع لسيوطي (٢٣/٢).

^{١١٩} ينظر: الارتشاف لأبي حيان (١٤٧٩/٣).

^{١٢٠} البيت من شرح الألفية لابن الناظم (ص ٦٠٨).

^{١٢١} ينظر: شرح ابن عقيل (٢٧٥/٢).

^{١٢٢} شرح الأشموني (٨٧٩/٣).

^{١٢٣} ينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك (ص ١٩٢)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي (١١٥٧/٣).

^{١٢٤} ينظر: الكتاب لسيبويه (٢٧٤/١).

^{١٢٥} شرح الألفية للشاطبي (ص ٥٤٨٧).

^{١٢٦} ينظر: المرجع نفسه.

^{١٢٧} ينظر: شرح ألفية ابن مالك للشاطبي (٤٨٧/٥).

من الضروري أن يذكر سيبويه بصريح العبارة شذوذ القياس في التحذير بغير المخاطب نصًا، فجملة (سمع عن بعض العرب) التي وردت في الكتاب، كقيلة بحصر هذا الوجه على السماع، إضافة إلى أن الشراح قاموا بتوضيح مقاصده على أكمل وجه، ففي (إيائي وأن يحذف أحدكم الأرنب)؛ نصّ السيرافي^{١٢٨}، وابن خروف الإشبيلي^{١٢٩}، تبعهم شراح الألفية الشاطبي^{١٣٠} وابن عثيمين^{١٣١}، على أن القائل لم يحذر نفسه، وإنما قصد بالتحذير شخصًا آخر غيره؛ جرّاء ذلك قدروا فيه المضمّر: إيائي (باعد)، أو (باعدوا) على صيغة فعل أمر موجه للمخاطب. ولا شك أنّ الفيصل بين المعنيين هو السياق، لذلك صُنّف من المسموع غير المقيس على مذهب سيبويه والجمهور.

وافقهم القول الشلوين الذي كان شديد التمسك بآراء سيبويه والانتصار له^{١٣٢}، واستدل على قوله من وجهين، أحدهما: أنّه لا يُحذف إلا فعل المخاطب، فلا يجوز إضمار فعل المتكلم وفعل الغائب في الأمر. والآخر: نصّ سيبويه على أنّ فعل المخاطب هو الذي يُضمّر وجوبًا في أسلوب التحذير بعد (إيائي)؛ لأنّ التحذير أصله تنبيه للمخاطب لا المتكلم كما زعم البعض. غير أنّ هذا الوجوب في حذف الفعل يجعل المقدر مجهولًا، مما يفتح باب التأويل كما تقدم.

أضف إلى ذلك: أن وجوب حذف الفعل الناصب ل (إيائي) مطلقًا عند النحاة - ولا سيما سيبويه - في أسلوب التحذير؛ يجعل المقدر مجهولًا وعرضة للتأويل والتفسير، استنادًا على المعنى الخفي لا الظاهر^{١٣٣}.

وجملة القول يجيز النحاة تحذير المرء نفسه ووقوفًا على السماع، والدليل عبارة (سمع عن العرب) والتي من خلالها برهنت ندرة استخدامه^{١٣٤}. أما ما ذكره المرادي والشاطبي بفتح باب القياس دون حصره على السماع، فلا شك في ضعفه؛ إذ لا مستند لهم من دليل، بل حجتهم قائمة على التأويل الذي يرفضه المنطق.

والذي تبين لي - والله أعلم - أن التحذير بغير المخاطب يُحفظ ولا يجوز القياس عليه، ذلك لأنّ التحذير يختص به المخاطب دون غيره. ولأنني لم أجد له سوى أمثلة شحيحة الذكر أحدهما مروى عن عمر - رضي الله عنه -، وهو حديث ضعيف جدًا لا يُستند عليه، والآخر من كلام العرب: (إِيَّايِ وَالشَّرِّ)، وقولهم: (إِذَا بَلَغَ الرَّجُلُ سِتِّينَ؛ فَإِيَّاهُ وَإِيَّاهُ الشُّوَاب). والأخير حكم عليه ابن الأنباري^{١٣٥} بالشذوذ، والعكبري بالضعف^{١٣٦}. بل وُصفوا جميعًا بالندرة على لسان بعض النحاة. ولو كان هذا الأسلوب من التحذير شائعًا على ألسنة العرب لوجدنا عدة نظائر لهذين المثالين.

^{١٢٨} ينظر: شرح الكتاب للسيراي (١٧١/٢).

^{١٢٩} ينظر: المرجع نفسه.

^{١٣٠} شرح ألفية ابن مالك للشاطبي (٤٨٨/٥).

^{١٣١} ينظر: شرح ألفية ابن مالك لابن عثيمين (٥٩/٦).

^{١٣٢} ينظر: المرجع نفسه (٤٨٨/٥).

^{١٣٣} ينظر: شرح الكتاب للسيراي (١٧١/٢). شرح المفصل لابن يعيش (٣٩٨/١).

^{١٣٤} ينظر: عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد للسيوطي (٤٧٩/٢) شرح الكافية لابن مالك (٥٩/٢).

^{١٣٥} ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري (٥٧٢/٢).

^{١٣٦} ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري (٤٨٠/١).

الخاتمة

الحمد لله أولاً وآخرًا، ونسأل الله العفو عما بدر من نقص وتقصير، وفي نهاية المطاف، وبعد رحلة البحث التي امتدت طويلاً، توصلت إلى جملة من النتائج كانت على النحو الآتي:

- التزم ابن سيده بنقل ما حكاه سيويه من غير تبديل أو تغيير، بيد أنه تصرف في نقل بعض منها تصرفاً لا يُجَلَّ بمعنى الكلام المراد بإيصاله في الكتاب. كان ابن سيده دقيقاً في نقل أقوال سيويه ومروياته، حريصاً أشد الحرص على الفصل بين النصوص الأصلية المنسوبة لسيويه وبين شراحه- كالسيرافي أو ابن خروف أو الفارسي وغيرهم -، مستخدماً عبارات محددة في ثنايا المعجم، نحو (حكاه سيويه)، أو (قال سيويه)، أو (وعند سيويه كذا)؛ تأكيداً للأمانة العلمية والدقة في ذلك العزو .
- تقوم منهجية ابن سيده في التعامل مع محكيّات سيويه وآراءه في معجمه المحكم والمحيط الأعظم، على أساس يقوم على "الموضوعية؛ لأنه لم يكتف بالنقل الجامد عنها فحسب، وإنما شهد الكتاب ظهوراً جلياً لشخصيته العلمية المستقلة؛ حيث كان يحلل ويناقش الآراء بمنهجية علمية رصينة بمعزل عن رفضها أو تخطئتها.
- مال الزمخشري، والسيوطي، وأبو حيان الأندلسي، والرضي، وابن عصفور لسيويه والمذهب البصري في المحكيّات، فقد سيطرت عليهم النزعة البصرية، وكانوا أنصاراً لسيويه كثيراً فأتبعوه فيما ذهب إليه من آراء؛ يظهر ذلك جلياً في تبنّيهم أقواله، ونقلها، والاستدلال بها، وترجيحها على مخطئيه، واستخدام مصطلحاته.
- استعمل سيويه، وابن سيده، وعلماء اللغة مصطلحات تدل على القلة والشذوذ والندرة وقد تباينوا في استعمال هذه المصطلحات، وهي مصطلحات فضفاضة تعارف عليها علماء اللغة، ولم يضعوا حدوداً فاصلة، بل اكتفوا بمدلول المصطلح المستمد من معناه اللغوي، فاشتكت جميعاً في معنى واحد وهو الخروج عن القياس.
- لم يستعمل سيويه لفظ "الشذوذ" في نصوصه قط، بل استعمل لفظ القليل، أو النادر، أو المسموع عن العرب، وقد سار على نهج الرضي في شرحه للشافية.
- أورد سيويه وشراحه علة العدول عن القياس وفق القواعد اللغوية المطردة من كل محكية مع الشرح والتعليل.

التوصيات: توصي هذه الدراسة طلبة العلم والأخوة الباحثين ممن كان مهتماً بعلم النحو والخوض في غماره وكشف أسواره، أن يكمل دراسة هذا الموضوع في بقية ما حكاه سيويه في المنصوبات، لاسيما ما جاء به من الأمثال لفصحاء العرب.

ثبت المصادر والمراجع:

القرآن الكريم (جلّ منزله وعلاه).

أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي، "ارتشاف الضرب من لسان العرب"، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي القاهرة، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، "الأشباه والنظائر"، تحقيق: غريد الشيخ، دار الكتب العلمية بيروت، ٢٠٠٧ م.

ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي، "الأصول في النحو"، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة بيروت، ١٩٩٨ م.

أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي، "البحر المحيط في التفسير"، ترجمة: صدقي محمد جميل العطار / زهير جعيد / عرفان العشا حسّونة، دار الفكر بيروت، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.

ابن مالك، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله الطائي الجبلي، "شرح الكافية الشافية"، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مكة المكرمة، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.

ابن أبي السرايا، أبو البقاء يعيـش بن علي بن يعيـش، "شرح المفصل"، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

الإستراباذي، الرضي محمد بن الحسن نجم الدين، "شرح شافية ابن الحاجب"، تحقيق: محمد نور الحسن / محمد الزفراف / محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية بيروت، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.

بالمخرمة، أبو محمد الطيب بن عبد الله بن أحمد بن علي الهجراني الحضرمي الشافعي، "قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر"، عناية: بو جمعة مكري / خالد زواري، دار المنهاج جدة، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٨ م.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، "الكتاب"، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي القاهرة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

الشاعر، حسن موسى، "الكشف عن صاحب البسيط في النحو"، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي، "اللامات"، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر دمشق، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

- ابن الصائغ، محمد بن حسن بن سباع بن أبي بكر الجذامي، "اللمحة في شرح الملحة"، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية المدينة المنورة، ٢٠٠٤م.
- ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، "المحكم والمحيط الأعظم"، تحقيق: عبد الحميد هندراوي، دار الكتب العلمية بيروت، ٢٠٠٠م.
- ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد الأنصاري، "مغني اللبيب عن كتب الأعراب"، تحقيق: مازن المبارك / محمد علي حمد الله، دار الفكر دمشق، ١٩٨٥م.
- الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى، "المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية"، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى مكة المكرمة، ٢٠٠٧م.
- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، "المقتضب"، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب بيروت، (د.ت.).
- الدقر، عبد الغني بن علي، "معجم القواعد العربية"، دار العلم، دمشق ١٩٨٦.
- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله، "التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين"، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي بيروت، ١٩٨٦م.
- ابن الشجري، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، "أمالي ابن الشجري"، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي القاهرة، ١٩٩١م.
- الأزهري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي، "شرح التصريح على التوضيح"، [دون تحقيق]، دار الكتب العلمية بيروت، ٢٠٠٠م.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلية، "اللمع في العربية"، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية الكويت، ١٩٧٢م.
- ابن عثيمين، محمد بن صالح بن محمد، "شرح ألفية ابن مالك"، تحقيق: مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية، مدار الوطن للنشر الرياض، ٢٠٠٤م.
- الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الأصيل، "التعليق على كتاب سيبويه"، تحقيق: عوض بن حمد القوزي، (د.ن.)، ١٩٩٠م.
- ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله، "شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب"، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع سوريا، ١٩٨٤م.

- الثماني، أبو القاسم عمر بن ثابت، "شرح التصريف"، تحقيق: إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد الرياض، ١٩٩٩م.
- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي، "معاني القرآن"، تحقيق: أحمد يوسف النجاشي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلي، الدار المصرية للتأليف والترجمة مصر، ١٩٦٦م.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، "همع الهوامع في شرح جمع الجوامع"، تحقيق: عبد الحميد هندراوي، المكتبة التوفيقية القاهرة، ١٩٩٩م.
- المكودي، أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح، "شرح المكودي على الألفية"، تحقيق: عبد الحميد هندراوي، المكتبة العصرية بيروت، ٢٠٠٥م.
- الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، "الإنصاف في مسائل الخلاف"، [مع حاشية محمد محيي الدين عبد الحميد]، المكتبة العصرية بيروت، ٢٠٠٣م.
- السامرائي، فاضل صالح، "معاني النحو"، [دون تحقيق]، دار الفكر عمان، ٢٠٠٠م.
- الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان، "التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل"، تحقيق: حسن هندراوي، دار القلم دمشق ودار كنوز إشبيلية الرياض، ١٩٩٧.
- ابن الصائغ، محمد بن حسن بن سباع بن أبي بكر الجذامي، "اللمحة في شرح الملحة"، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية المدينة المنورة، ٢٠٠٤م.
- ابن عصفور، علي بن مؤمن بن محمد الحضرمي الإشبيلي، "ضرائر الشعر"، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس بيروت، ١٩٨٠م.
- مرعشلي، نديم أسامة، "الصحاح في اللغة والعلوم"، تقديم: عبد الله العلايلي، دار الحضارة العربية بيروت، ١٩٧٤م.
- الخوارزمي، صدر الأفاضل القاسم بن الحسين، "التخمير (شرح المفصل للزحشري)"، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي بيروت، ١٩٩٠م.
- الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد، "الإنصاف في مسائل الخلاف"، [وبحاشيته الانتصاف لمحمد محيي الدين عبد الحميد]، المكتبة العصرية بيروت، ٢٠٠٣م.
- الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله، "أسرار العربية"، [دون تحقيق]، دار الأرقم بن أبي الأرقم بيروت، ١٩٩٩م.

السمين الحلبي، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم، "الدر المصون في علوم الكتاب المكنون"، تحقيق: أحمد محمد الخراط،
دار القلم دمشق، ١٩٨٦م.

المرادي، بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي، "توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك"، تحقيق:
عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي القاهرة، ٢٠٠٨م.

Arabic References

Abu Hayyan, Muhammad ibn Yusuf ibn Ali ibn Yusuf ibn Hayyan al-Andalusi, "Irtishaf al-Dharb min Lisan al-Arab" (Dictionary of the Arabic Language), edited by Rajab Uthman Muhammad, al-Khanji Library, Cairo, 1418 AH – 1998 CE.

Al-Suyuti, Jalal al-Din Abd al-Rahman ibn Abi Bakr, "Al-Ashbah wa al-Naza'ir" (Similarities and Analogies), edited by Ghareed al-Sheikh, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut, 2007 CE.

Ibn al-Sarraj, Abu Bakr Muhammad ibn al-Sari ibn Sahl al-Nahwi, "Al-Usul fi al-Nahw" (The Foundations of Grammar), edited by Abd al-Husayn al-Fatli, al-Risalah Foundation, Beirut, 1998 CE.

Abu Hayyan, Muhammad ibn Yusuf ibn Ali ibn Yusuf ibn Hayyan al-Andalusi, "Al-Bahr al-Muhit fi al-Tafsir" (The Vast Ocean in Exegesis), translated by Sidqi Muhammad Jamil al-Attar, Zuhair Ja'id, and Irfan al-Asha Hassuna, Dar al-Fikr, Beirut, 1420 AH – 2000 CE.

Ibn Malik, Jamal al-Din Abu Abdullah Muhammad ibn Abdullah al-Ta'i al-Jayyani, "Sharh al-Kafiya al-Shafiya," edited by Abd al-Mun'im Ahmad Haridi, Umm al-Qura University, Makkah, 1402 AH – 1982 CE.

Ibn Abi al-Saraya, Abu al-Baqa' Ya'ish ibn Ali ibn Ya'ish, "Sharh al-Mufassal," edited by Emil Badi' Ya'qub, Dar al-Kutub al-'Ilmiyya, Beirut, 1422 AH – 2001 CE.

Al-Istrabadi, al-Radi Muhammad ibn al-Hasan Najm al-Din, "Sharh Shafiyat Ibn al-Hajib," edited by Muhammad Nur al-Hasan, Muhammad al-Zafzaf, and Muhammad Muhyi al-Din Abd al-Hamid, Dar al-Kutub al-'Ilmiyya, Beirut, 1395 AH – 1975 CE.

Bamakhrama, Abu Muhammad al-Tayyib ibn Abdullah ibn Ahmad ibn Ali al-Hijrani al-Hadrami al-Shafi'i, "Qiladat al-Nahr fi Wafayat A'yan al-Dahr," edited by Bu Juma'a Makri and Khalid Zuwari, Dar al-Minhaj, Jeddah, 1428 AH – 2008 CE.

Sibawayh, Abu Bishr Amr ibn Uthman ibn Qanbar al-Harithi, "Al-Kitab" (The Book), edited by Abd al-Salam Muhammad Harun, Al-Khanji Library, Cairo, 1408 AH – 1988 CE.

Al-Sha'ir, Hassan Musa, "Al-Kashf 'an Sahib al-Basit fi al-Nahw" (Unveiling the Author of Al-Basit in Grammar), Islamic University, Madinah, 1408 AH – 1988 CE.

Al-Zujaji, Abu al-Qasim Abd al-Rahman ibn Ishaq al-Baghdadi al-Nahawandi, "Al-Lamat" (The Letters of Lam), edited by Mazen al-Mubarak, Dar al-Fikr, Damascus, 1405 AH – 1985 CE.

Ibn al-Sa'igh, Muhammad ibn Hassan ibn Siba' ibn Abi Bakr al-Judhami, "Al-Lum'ah fi Sharh al-Mulhah" (A Glimpse into the Explanation of Al-Mulhah), edited by Ibrahim ibn Salim al-Sa'idi, Deanship of Scientific Research, Islamic University, Madinah, 2004 CE.

Ibn Sidah, Abu al-Hasan Ali ibn Ismail ibn Sidah al-Mursi, "Al-Muhkam wa al-Muhit al-A'zam" (The Definitive and Comprehensive Dictionary), edited by Abd al-Hamid Hindawi, Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah, Beirut, 2000 CE.

Ibn Hisham, Abdullah ibn Yusuf ibn Ahmad al-Ansari, *Mughni al-Labib 'an Kutub al-A'arib*, edited by Mazen al-Mubarak and Muhammad Ali Hamdallah, Dar al-Fikr, Damascus, 1985.

Al-Shatibi, Abu Ishaq Ibrahim ibn Musa, *Al-Maqasid al-Shafiya fi Sharh al-Khulasah al-Kafiya*, edited by Muhammad Ibrahim al-Banna, Institute

of Scientific Research and Revival of Islamic Heritage, Umm al-Qura University, Makkah, 2007.

Al-Mubarrad, Abu al-Abbas Muhammad ibn Yazid ibn Abd al-Akbar al-Thumali al-Azdi, *Al-Muqtadab*, edited by Muhammad Abd al-Khaliq Azima, Alam al-Kutub, Beirut, 1999.

Al-Daqr, Abd al-Ghani ibn Ali, *Mu'jam al-Qawa'id al-'Arabiyya*, Dar al-'Ilm, Damascus, 1986.

Al-'Ukbari, Abu al-Baqa' Abdullah ibn al-Husayn ibn Abdullah, *Al-Tibyan 'an Madhahib al-Nahwiyyin al-Basriyyin wa al-Kufiyyin*, edited by Abd al-Rahman ibn Sulayman al-'Uthaymin, Dar al-Gharb al-Islami, Beirut, 1986.

Ibn al-Shajari, Diya' al-Din Abu al-Sa'adat Hibat Allah ibn 'Ali ibn Hamza, "Amali Ibn al-Shajari," edited by Mahmud Muhammad al-Tanahi, al-Khanji Library, Cairo, 1991.

Al-Azhari, Khalid ibn 'Abd Allah ibn Abi Bakr ibn Muhammad al-Jarjawi, "Sharh al-Tasrih 'ala al-Tawdih," [no editing], Dar al-Kutub al-'Ilmiyya, Beirut, 2000.

Ibn Jinni, Abu al-Fath 'Uthman ibn Jinni al-Mawsili, "Al-Luma' fi al-'Arabiyya," edited by Fa'iz Faris, Dar al-Kutub al-Thaqafiyya, Kuwait, 1972.

Ibn Uthaymeen, Muhammad ibn Salih ibn Muhammad, "Sharh Alfyyat Ibn Malik" (Commentary on Ibn Malik's Alfyya), edited by the Sheikh Muhammad ibn Salih al-Uthaymeen Charitable Foundation, Madar al-Watan Publishing, Riyadh, 2004.

Al-Farisi, al-Hasan ibn Ahmad ibn Abd al-Ghaffar al-Asl, "Al-Ta'liqa 'ala Kitab Sibawayh" (Commentary on Sibawayh's Book), edited by Awad ibn Hamad al-Qawzi, (n.p.), 1990.

Ibn Hisham, Abdullah ibn Yusuf ibn Ahmad ibn Abdullah, "Sharh Shudhur al-Dhahab fi Ma'rifat Kalam al-'Arab" (Commentary on the Golden Fragments in Understanding Arabic Speech), edited by Abd al-Ghani al-Daqr, United Distribution Company, Syria, 1984.

Al-Thamanini, Abu al-Qasim Umar ibn Thabit, "Sharh al-Tasrif" (Commentary on Morphology), edited by Ibrahim ibn Sulayman al-Bu'aymi, Maktabat al-Rushd, Riyadh, 1999.

Al-Farra', Abu Zakariya Yahya ibn Ziyad ibn Abdullah ibn Manzur al-Daylami, "Ma'ani al-Qur'an" (Meanings of the Qur'an), edited by Ahmad Yusuf al-Najati, Muhammad Ali al-Najjar, and Abd al-Fattah Ismail al-Shalabi, Egyptian House for Authorship and Translation, Egypt, 1966.

Al-Suyuti, Jalal al-Din Abd al-Rahman ibn Abi Bakr, "Ham' al-Hawami' fi Sharh Jam' al-Jawami'", edited by Abd al-Hamid Hindawi, Al-Tawfiqiyya Library, Cairo, 1999.

Al-Makudi, Abu Zayd Abd al-Rahman ibn Ali ibn Salih, "Sharh al-Makudi 'ala al-Alfiyya", edited by Abd al-Hamid Hindawi, Al-'Asriyya Library, Beirut, 2005.

Al-Anbari, Kamal al-Din Abu al-Barakat Abd al-Rahman ibn Muhammad, "Al-Insaf fi Masa'il al-Khilaf" [with the marginal notes of Muhammad Muhyi al-Din Abd al-Hamid], Al-'Asriyya Library, Beirut, 2003.

Al-Samarrai, Fadil Salih, "Ma'ani al-Nahw" [without editing], Dar al-Fikr, Amman, 2000.

Al-Andalusi, Abu Hayyan Muhammad ibn Yusuf ibn Ali ibn Yusuf ibn Hayyan, "Al-Tadhil wa al-Takmil fi Sharh Kitab al-Tashil", edited by Hasan Hindawi, Dar al-Qalam, Damascus and Dar Kunuz Ishbiliya, Riyadh, 1997.

Ibn al-Sa'igh, Muhammad ibn Hasan ibn Siba' ibn Abi Bakr al-Judhami, "Al-Lum'ah fi Sharh al-Mulhah," edited by Ibrahim ibn Salim al-Sa'idi, Deanship of Scientific Research, Islamic University of Madinah, 2004.

Ibn 'Asfur, 'Ali ibn Mu'min ibn Muhammad al-Hadrami al-Ishbili, "Darā'ir al-Shi'r," edited by al-Sayyid Ibrahim Muhammad, Dar al-Andalus, Beirut, 1980.

Mar'ashli, Nadim and Usamah Mar'ashli, "Al-Sihah fi al-Lughah wa al-'Ulum," introduction by 'Abdullah al-'Alayli, Dar al-Hadara al-'Arabiyyah, Beirut, 1974.

Al-Khwarizmi, Sadr al-Afadil al-Qasim ibn al-Husayn, "Al-Takhmir (Sharh al-Mufassal li al-Zamakhshari)," edited by 'Abd al-Rahman ibn Sulayman al-'Uthaymin, Dar al-Gharb al-Islami, Beirut, 1990.

Al-Anbari, Kamal al-Din Abu al-Barakat 'Abd al-Rahman ibn Muhammad ibn Abi Sa'id, "Al-Insaf fi Masa'il al-Khilaf," [with the marginal notes "Al-Intisaf" by Muhammad Muhyi al-Din 'Abd al-Hamid], Al-Maktabah al-'Asriyyah, Beirut, 2003.

Al-Anbari, Kamal al-Din Abu al-Barakat Abd al-Rahman ibn Muhammad ibn Ubayd Allah, "Asrar al-Arabiyya" (Secrets of Arabic), [no editing], Dar al-Arqam ibn Abi al-Arqam, Beirut, 1999.

Al-Samin al-Halabi, Ahmad ibn Yusuf ibn Abd al-Da'im, "Al-Durr al-Masun fi Ulum al-Kitab al-Maknun" (The Preserved Pearl in the Sciences

of the Hidden Book), edited by Ahmad Muhammad al-Kharrat, Dar al-Qalam, Damascus, 1986.

Al-Muradi, Badr al-Din Hasan ibn Qasim ibn Abd Allah ibn Ali, "Tawdih al-Maqasid wa al-Masalik bi Sharh Alfiyya Ibn Malik" (Clarification of Objectives and Paths in Explaining Ibn Malik's Alfiyya), edited by Abd al-Rahman Ali Sulayman, Dar al-Fikr al-Arabi, Cairo, 2008.